برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

د. براهيمي بن حراث حياة
أستاذة محاضرة " أ " بجامعة مستغانم
Email: benharrathay@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم في تحقيق ناتج داخلي خام وقيمة مضافة خارج المحروقات بالإضافة إلى امتصاص معدل البطالة، إلا أنه لا يزال يعاني من عدة مشاكل وصعوبات تعيق أداءه ومستقبله وذلك نظرا لنقص خبرته وضعف تأهيله وهذا ما جعل ضرورة الاهتمام بتأهيل محيطه الداخلي والخارجي لجعله قادرا على المنافسة المحلية والدولية في ظل الانفتاح والعولمة ومن خلال وضع عدة برامج وطنية وأجنبية للتأهيل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برامج التأهيل، نتائج برامج التأهيل.

Résumé :

Le secteur des petites et moyennes entreprises est un secteur très important dans l'économie nationale car il contribue à la réalisation d'une production interne brut et la valeur ajoutée hors hydrocarbures, mais il souffre encore de plusieurs problèmes et difficultés qui entravent sa performance et son avenir, et en raison de l'absence d'expertise et de faiblesse de la mise à niveau se fait la nécessité de prendre en considération le sujet de la mise à niveau de l'environnement interne et externe

de l'entreprise par la réalisation de plusieurs programmes nationaux et étrangers dans le cadre du partenariat.
Mots-clés: petites et moyennes entreprises, mise à niveau, programmes de la mise à niveau, résultats des programmes de la mise à niveau.

مقدمة:

تعتبر عملية التأهيل عملا أساسيا لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة، فهي بمثابة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية على حد سواء ولأنها أصبحت تحظى بكل الرعاية والاهتمام من طرف هذه الحكومات وذلك من أجل رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتحسين تكيفها مع مختلف الأوضاع والتغيرات، والجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة برامج للدعم والتأهيل سواء كانت وطنية أو مشتركة مع دول أخرى، وعليه فإن إشكالية البحث يمكن طرحها في هذا الإطار كالآتي:

ما مدى فعالية مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قدراتها التنافسية وتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي؟

ومن أجل الإجابة على الاشكالية تم التطرق إلى العناصر التالية:

- تحديد مفهوم عملية التأهيل ومختلف متطلباتها وشروطها؛
- أهم البرامج التي تم الاعتماد عليها في عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- تقييم نتائج مختلف البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) مفهوم عملية التأهيل: وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل وبالرغم من إختلاف صيغها لكنها تسعى إلى تحقيق هدف واحد ألا وهو تحسين تنافسية المؤسسات:

- عملية التأهيل عبارة عن" مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"[1] و"التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية بقصد الاندماج في الاقتصاد الدولي."[2]
- ولقد عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بأنها:"عبارة عن مجموعة من البرامج وضعت خصيصا للدول النامية التي تعيش مرحلة إنتقالية من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات كعولمة المنافسة وتنويع الأسواق وتجديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة"[3].

[1]– عروب رتيبة وربحي كريمة، مداخلة بعنوان: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، جامعة شلف، 2006، ص:724.

[2]– ناصر مراد، ورقة عمل مقدمة بعنوان: **شروط نجاح اتفاق الشراكة**، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، 2009، ص:01.

[3]– كمال رزيق، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل PME، جامعة سطيف، 2009، ص:07.

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن عملية التأهيل هي بمثابة عملية إنتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر أكثر كفاءة وتمَيز وتطَور حتى تتمكن من التكيف مع التغيرات الخارجية وتكون لديها قدرة تنافسية مقارنة مع منافسيها.

أ) متطلبات عملية التأهيل: يوجد عدة دوافع أدت بالدول إلى حتمية اللجوء لعملية التأهيل والجزائر من الدول التي وجدت الأمر جد ضروري من أجل تكييف وتحضير النسيج المؤسساتي للاندماج في الاقتصاد الدولي نظرا للتحديات[1]، ضعف التكوين والعمل المؤهل، الصعوبات الفنية التي تواجهها.

وتحتاج عملية التأهيل إلى مجموعة من المستلزمات ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:[2]

- التخطيط الاستراتيجي؛
- العمل بمعايير وقياسات النوعية؛
- الإطلاع المستمر على مستجدات التكنولوجية؛
- تأهيل الموارد البشرية؛
- تأهيل المحيط الداخلي والخارجي.

[1]– سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل الم. ص. م في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII**، مجلة الباحث، عدد 2011/09، ص:143.

[2]– قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006، ص: 1050-1051.

2) برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا للأهمية التي تأخذها عملية التأهيل الخاصة بالمؤسسات تم تجسيد مجموعة من البرامج في إطار وضع سياسة واضحة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمها:

2-1) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية(سنة 2000):

عملت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة على إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 2000 وتم الانطلاق في تطبيقه بعد سنة وخصص لها غلاف مالي قدره 4 مليار دج.[1]

أ) أهداف البرنامج: هدف البرنامج إلى ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف الأنشطة المالية، والمصرفية، الإدارية والجبائية وحتى الإجتماعية.

ب) معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل: تم تحديد جملة من المعايير والشروط المتمثلة في:[2]

- خضوع المؤسسة للقانون الجزائري؛
- انتماء المؤسسة لقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات الصناعية؛
- التسجيل في السجل التجاري ورقم التعريفة الضريبية؛
- تنشط ثلاث سنوات على الأقل؛

[1]- وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، **دليل برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية**، 2007، الجزائر، ص ص:01-02.

[2]- Manuel des procédures: **nouveau dispositif**, **Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle**, Ministère de l'industrie, P :06.

- عدد عمالها الدائمين 20 عامل على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية؛
- تقديم معايير الأداء المالي لسنتين على الأقل.

فهذه المعايير حرمت استفادة العديد من المؤسسات المصغرة التي كانت بحاجة إلى عملية التحسين.

جـ) تنفيذ ومتابعة برنامج التأهيل: بعد استفاء المؤسسة جميع الشروط الموضحة سابقا يتم تنفيذ البرنامج المسطر وتقديم المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها. وبالنسبة للمساعادات المالية تمنح من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية وهي تتمثل في[1]:

- المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة(عامة أو مخففة)؛
- المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية؛
- المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل.

وتتم متابعة برنامج التأهيل بتتبع طرق استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطار البرنامج ويمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات والفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.[2]

[1] -Idem, P :06.

[2] - Fond de promotion de la compétitivité industrielle, **dispositif de mise à niveau des entreprises**, Ministère de l'industrielle et de la restructuration, 2002, p: 27.

د) نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: حسب وزارة الصناعة منذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 إلى غاية 30 جوان 2010 كانت الحصيلة المسجلة كما يلي[1]:

– مرحلة التشخيص الاستراتيجي: تقدمت 492 مؤسسة بطلب الإنخراط في برنامج التأهيل منها 253 مؤسسة عمومية و239 مؤسسة خاصة وبقيت مؤسسة واحدة طور المعالجة (عمومية)، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة بينما تم قبول 355 مؤسسة منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية حيث كانت تعاني من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة وغير مستوفية للشروط والمعايير المحددة في البرنامج وخاصة أن هذه المساعدات هي مساعدات مالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وضعية المؤسسات المؤهلة للقبول في البرنامج

البيان	إجمالي المؤسسات		المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الم الطالبة للانخراط	492	100	253	51.42	239	48.57
الم المرفوضة	136	100	86	63.23	50	36.77
الم المقبولة	355	100	168	47.32	187	52.68

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات السابقة.

من خلال النسب المعروضة يلاحظ أن نسبة رفض المؤسسات العمومية أعلى من تلك التي تحصلت عليها المؤسسات الخاصة وهي

[1] -Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Juin 2010, Algérie, P: 02

المتمثلة في 63.23 % و36.77 % على التوالي، وعليه فإن نسبة قبول المؤسسات الخاصة كانت أعلى من المؤسسات العمومية والمقدرة بـ 52.68 % و47.32 % على التوالي، حيث كانت طلبات الانخراط من طرف المؤسسات العمومية أكبر من تلك المطلوبة من المؤسسات الخاصة وهي 51.42 % و48.57 % على التوالي.

– **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:** تم قبول 175 مؤسسة منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق من إجمالي 181 مؤسسة التي تم قبولها وسبب هذا النقص راجع إلى قصر آجال التسجيل وعدم إتمام الملفات من طرف المؤسسات إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك. وبالنسبة لـ 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل فيها لـ 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط. وبالنسبة لعدد العمليات المخطط لها في برنامج التأهيل الخاصة بـ 151 مؤسسة بلغت 2230 عملية منها 1273 عملية غير مادية بما في ذلك دراسات التشخيص و957 عملية مادية. لكن ما يلاحظ أن النتائج المعلن عنها من طرف الوزارة والهيئات المعنية تبقى تخلو من المعلومات النهائية وعليه لا يمكن الحكم على مدى فعالية هذا البرنامج والمقارنة مع الأهداف المسطرة.

2-2) برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار الشراكة أورو متوسطية تم عقد اتفاق بين اللجنة الأوروبية للاتحاد ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من

أجل دعم وتأهيل المؤسسات الجزائرية وقدرت الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62.9 مليون أورو موزعة بين الاتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو وبين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بمبلغ 5.9 مليون أورو، وحددت مدته بـ 5 سنوات ابتداء من سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007، ويتم تسييره من طرف فريق متكون من 25 خبير (21 خبير جزائري و4 خبراء أوروبيين)[1].

أ) أهداف البرنامج: بصفة عامة يهدف البرنامج إلى:[2]

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم وتطوير الآليات الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تغطية ضمانات صندوق ضمان قروض الاستثمار؛
- تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية؛
- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا؛
- تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.

ولضمان تحقيق ما سبق ذكره ارتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية[3]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - Ministère de la PME et de l'artisanat, programme d'appui aux PME/PMI Algériennes (EDPME), 2008, pp: 1-2.

[2]– سهام عبد الكريم، **برامج التأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص: 88

[3] - Mustapha BENBADA, la mise à niveau des entreprises industrielles, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Novembre 2006, p: 08.

ب) معايير قبول المؤسسات في البرنامج: للاستفادة من البرنامج تم وضع الشروط والمعايير التالية:[1]

- أن تكون مؤسسة خاصة تابعة للقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- أن يتراوح عدد عمالها بين 20 و250 عامل دائم؛
- أن يكون لديها على الأقل 3 سنوات نشاط؛
- أن يكون لديها شهادة الانخراط في الضمان الاجتماعي ومسجلة لدى المصالح الجبائية؛
- أن تكون ذات وضعية مالية جيدة وهيكل مالي متوازن.

جـ) تنفيذ برنامج الدعم والتأهيل والمساعدات المالية: بعد أن تستوفي المؤسسة جميع الشروط كخطوة أولى تخضع هذه المؤسسة لدراسة مالية ودراسة تقنية اقتصادية وهي ما تعرف بالتشخيص الأولي الذي يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط رئيسية وهي:[2]

- التعرف على المؤسسة عن قرب(نشاطها، إطاراتها، طاقتها الإنتاجية)؛
- التعرف على رئيس المؤسسة؛
- التعرف على نوع القرض استثماري و/ أو استغلالي.

[1] - L'appui financier d'EDPME aux PME Algériennes, Ministère de la PME et de l'artisanat , 2009, Algérie, p: 13.

[2]– سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية لبرنامج ميدا)**، مجلة الباحث، العدد 09/ 2011، الجزائر، ص: 137.

وكخطوة ثانية يقوم خبير من صندوق الضمان وخبير من البنك بمرافقة هذه المؤسسة والقيام بتشخيص معمق متعلق بنشاط التأهيل، التكوين اللازم وبعدها يتم الاتفاق على التغطية المالية.

كما احتوى البرنامج على ثلاثة أشكال من المساعدات المالية:[1]

– مساعدات مالية مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة للتشخيص من أجل الحصول على القروض؛

– مساعدات للهيئات المالية والبنوك المرافقة للمؤسسات من خلال خبراء ومستشاري التكوين؛

– مساعدات للهياكل الوسيطة ولخدمات الدعم العمومي والخاص لتعزيز طاقات الجمعيات المهنية وأرباب.

د) نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب التقرير النهائي الصادر في نهاية 2007 تم إحصاء 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تنشط في القطاع الصناعي والخدمات والمرتبطة بالصناعة، لكن تقدم منها 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للاستفادة من برنامج ميدا أي ما نسبته 33.3% وانسحبت قرابة 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بعد التشخيص أو قبله أي ما نسبته 35.8 %، في حين بقيت 442 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أنهت على الأقل المرحلة الأولى من التأهيل أي ما نسبته 61.73 %، وانسحبت 18 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أخرى بعد الشروع في عملية التأهيل والمتمثلة في 2.5 % [2]،

[1] - L'appui financier d'EDPME aux PME Algériennes, Ministère de la PME et de l'artisanat , op cit, p: 16.

[2] - Programme d'appui des PME/PMI Algérienne (EDPME), ministère de la PME et de l'artisanat, novembre 2006, Algérie, p: 02.

وتعتبر هذه النتائج ضئيلة جدّا مقارنة بما سجلته البلدان المجاورة كتونس التي بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التأهيل 3300 مؤسسة[1]، وكان هذا النقص المسجل حسب بعض الآراء نتيجة تعرض البرنامج إلى مجموعة من العراقيل منها[2]:

- **التأخر في الانطلاق:** تم الإمضاء على برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شهر جويليا 1988 ضمن اتفاقية الاتحاد الأوروبي الموقعة بين وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية والمفوضية الأوروبية، ولم تكن هناك إلا 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة يمكن الاتصال بها لكن انسحبت منها 11 مؤسسة ولم يبق سوى 9 مؤسسات منها وهذا إلى غاية 2002، بالإضافة إلى تعاقب إدارتين لتسيير البرنامج خلال هذه المدة واقتراب فشل هذا البرنامج، إلى أن جاءت الإدارة الثالثة التي قامت بإعادة تقييم البرنامج وحددت هدف 400 مؤسسة على مدى مدة البرنامج وهدف سنوي ما بين 80- 120 مؤسسة وإلاّ فإنّ هذا البرنامج سيكون فاشلا وغير قابل للتطبيق، وفي سنة 2003 تم تأهيل 80 مؤسسة وفي سنة 2007 تم تأهيل 442 مؤسسة، كما أنّ تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له الأثر السلبي المباشر على هذا البرنامج.

[1]- تصريح رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية الم ص م (زعيم بن ساسي) لبرنامج منتدى الأولى للقناة الإذاعية الأولى، الجزائر، بتاريخ 09/ 11/ 2009.

[2]- سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

• **عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات:** لم يكن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل واضحا لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بالنسبة لمؤسستهم وذلك بسبب عدم وجود آليات إعلامية وتحسيسية فعالة كالأيام الدراسية، الإشهار، الندوات، الجمعيات وغير ذلك من وسائل الربط والاتصال.

• **عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها:** يتمثل الدور الرئيسي للهيئات المعنية بتعريف وتحسيس المؤسسات بما يحيط بها من تغيرات وإقناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا سوء تنظيمها وعدم شفافية التسيير فيها[1]، في حين بقيت إستراتيجية ترقية القطاع الصناعي تعوّل كثيرا على برنامج التأهيل ميدا2 الذي ينتظر منه تحقيق النتائج المرجوة لأن برنامج ميدا1 لم يسجل نتائج مرضية ولم يقدم الكثير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان التوقيع على برنامج ميدا2 متأخرا كذلك نهاية سنة 2009 والذي كان يهدف إلى تأهيل 5000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية بتمويل يبلغ 40 مليون أورو تقدمها اللجنة الأوروبية و5 مليون أورو تقدمها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدولة ومن المتوقع أن تستفيد منه 500 مؤسسة.

[1]– سهام عبد الكريم، **السياسة تأهيل الم ص م في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII**، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

ومما سبق ذكره يلاحظ أن هذا البرنامج لم يفسر كل المعطيات ولم يحدد النتائج المحققة منه ليتمكن الخبراء من التحليل والتقييم.

2-3) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في تاريخ 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه وامتد على مدار 6 سنوات أي إلى غاية سنة 2013، وتم تمويله من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث قدرت ميزانيته بـ 6 مليار دج بمعدل 1 مليار كل سنة[1].

وتعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج الوطني إلى:[2]

- شملت البرامج السابقة المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا ولم تشمل تلك التي تشغل أقل من 20 عاملا والتي تمثل نسبة 97 % من إجمالي المؤسسات الجزائرية أي أن شريحة مهمة جدّا كانت غير معنية بهذا التأهيل؛
- انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يتطلب تصميم برامج خاصة لتأهيلها؛

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 145.

[2] - Etude de Faisabilité du programme national de mise à niveaux de la PME, le Ministère de la PME et de l'artisanat, octobre 2003, p: 04.

- الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الجارية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات وسوء التسيير وتوفير المرافق.[1]

ب) أهداف البرنامج: تمثلت أهم أهداف البرنامج في:[2]

- مواجهة متطلبات تحرير المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛
- جعل المؤسسات الجزائرية قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا والأسواق وتحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع؛
- تحسين القدرة التنافسية للم ص م وتمكنيها من مسايرة المعايير؛
- وضع بنك للمعلومات خاص بالم ص م من أجل تحسين تنافسيتها.

جـ) معايير قبول المؤسسات في البرنامج: من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها في البرنامج تم وضع الشروط التالية:[3]

- أن تكون المؤسسة تابعة لقطاع الم ص م حسب طبيعتها القانونية؛
- أن تكون في نشاط منذ أكثر من سنتين على الأقل؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛
- أن تتميز بمعايير التطور التكنولوجي؛

[1] - www. amdpme. org. dz/index. php?option=com_contract et view=article e tid=47etItemid=522etlong=ar بتاريخ 2014/10/12

[2] - Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, 2005, p: 32.

[3]– علي لزعر وناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05/ 2009، الجزائر، ص: 40.

فالشروط التي تم وضعها في هذا البرنامج لم تعد تمثل قيودا للمؤسسات الصغيرة المتوسطة مثل البرامج السابقة بل يمكن اعتبارها تحفيزا لكل المؤسسات التي ترغب في الاستمرارية والتطور ومواكبة التغيرات.

د) محتوى البرنامج: احتوى البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزأين مهمين:[1]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالنسبة لمنح المساعدات المالية فإنها شملت:[2]

- تغطية كلية لتكلفة التشخيص الاستراتيجي(100%) بـ600.000 دج.
- تغطية كلية لتكلفة الاستثمارات غير المادية (100%).
- تغطية جزئية لتكلفة الاستثمارات المادية (20%).

وتم تقدير المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 05 مليون دج خاصة بالاستثمارات المادية وغير المادية.

هـ) نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:[3] أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط رسميا في

---

[1] - www. andpme. org. dz/index. php?option=com-contactet view=article e ID=47etI=522etlang=ar بتاريخ 2014/10/12

[2] - le programme national de la mise à niveau, le Ministère de la PME et de l'artisanat 2009 Algérie, P: 08.

[3]– سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل الم. ص. م في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 145–146.

البرنامج أي ما نسبته 33.11%، ومن بين هذه المؤسسات يوجد 208 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل ومن بين هذه الأخيرة فقد استفادت 279 مؤسسة من عمليات التشخيص القبلي والتشخيص الاستراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

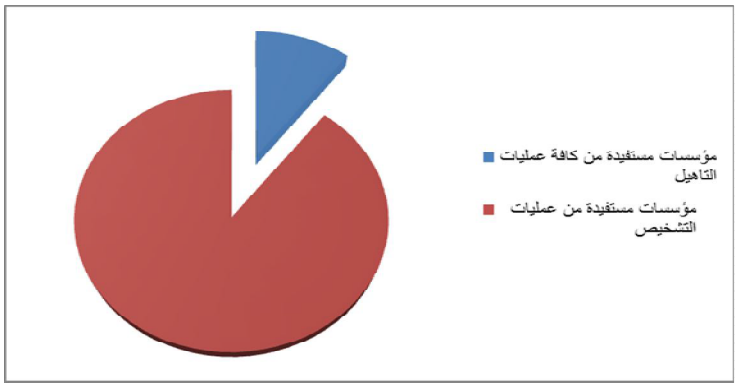

الشكل رقم (2):المؤسسات المستفيدة من البرنامج الوطني للتأهيل

ولقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية ويلاحظ من خلال هذه النتائج أن عملية التأهيل اقتصرت فيها المؤسسات على التشخيص الأولي والتشخيص الاستراتيجي بنسبة 79.48% في حين هدف عملية التأهيل هو بالدرجة الأولى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الاهتمام بالإنتاج والجودة والتسيير التي لا تمثل سوى نسبة 9% وهي نسبة ضعيفة جدا.

2-4) برنامج دعم الم ص م والتحكم بتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

بعد الانتهاء من برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوربي والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى هذه المؤسسات. ولقد تم تقدير المبلغ المخصص لهذا البرنامج بـ 44 مليون أورو تساهم اللجنة الأوربية فيه بـ 40 مليون أورو وأما 04 مليون أورو تمثل مساهمة الدولة[1]، ويعود السبب الرئيسي لتصميم هذا البرنامج إلى نقص استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الحديثة.

أ) أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ثلاثة نقاط رئيسية:[2]

- تحسين التنافسية من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- التنسيق والمرافقة بين الوزارة الوصية، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويغطي هذا البرنامج ثلاثة أنشطة والمتمثلة في:[3]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الدعم المؤسساتي؛
- دعم الجودة.

---

[1]- Revue Econonia, N°:18/2009, **Article sur stratégie industrielle, a quand la sortie du Marasm,** par: Ali Harbi, P :56.

[2]- B. Kamel, **programme d'appui au PME: pour les entreprise championnes**, quotidien le carrefour d'algerie, 23/02/2012, N: 2573, P :05.

[3]- Programme d'appui au PME /PMI et à la maîtrise des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, hôtel el-djazair, 02/2010/, Pro 5-07.

جـ) تنفيذ البرنامج: خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج(2009) تم الشروع في تنفيذ التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج منها:[1]

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة واختيار 100 منها لتنفيذ البرنامج؛
- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الم الص والم؛
- إعداد عدة مشاريع لدعم الم الص والم كالهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية؛
- إعداد سوق الخدمات بـ 7 مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة.

وعليه فقد ركزت اهتمامات البرنامج على الدعم التقني والاستثمار غير المادي أكثر من تركيزها على الدعم المادي والمالي وهذا بخلاف البرامج السابقة وأما نتائجه تبقى رهينة الزمن ومدى تنفيذه من طرف الوزارة المعنية والمسؤولين المحليين ومدى إقبال المؤسسات إليه.

2-5) البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أشرفت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار(سابقا) على هذا البرنامج، ويندرج ضمن المخطط العام للوزارة الجديدة بعد العمل على البرنامج الوطني الأول للتأهيل، ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 386 مليار دج من الموارد العمومية وهو

[1] - Idem, PP: 02-03.

مخصص لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخمس سنوات المقبلة (ابتداء من نهاية 2011)[1].

أ) أهداف البرنامج: تمثلت أهم أهداف البرنامج في:

– مرافقة المؤسسات لتطوير وتعزيز موقعها في السوق المحلية والدولية؛

– تنفيذ البرامج العملية التي يتم تنظيمها من طرف المؤسسات؛

– التكيف مع البيئة الخارجية.

ويخص البرنامج ما يلي:

– إعادة تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛

– إعادة تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع؛

– إعادة تأهيل الجودة الخاصة بالمؤسسة؛

– دعم الاستثمارات المادية والبشرية.

ب) معايير قبول المؤسسات في البرنامج: يتم قبول المؤسسات التي تستوفي الشروط التالية:[2]

– المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تضم أكثر من 10 عمال دائمين ما عدا قطاع الأشغال العمومية أكثر من 20 عاملا؛

– نشاط المؤسسات سنتين على الأقل؛

– هيكل مالي متوازن.

---

[1]– جريدة المسار العربي الجزائرية، حوار مع المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول نجاح البرنامج الوطني لتأهيل الم ص م، بتاريخ 2011/02/01 (ارشيف)، الجزائر، تاريخ التصفح:2015/06/15 على الموقع الرمي للجريدة:
www. presse-algerie. net/open-110017-presse-**arab**ophone-el-massar-el-**arab**i

[2] - Moussaoui Rachid, Présentation du programme national de Mise à niveau des PME. Séminaire régional de sensibilisation PNMN, 26/01/2011, ADAR.

كما أن البرنامج موجه بصفة عامة إلى القطاعات التالية:
الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبالنسبة للمساعدات المالية تم منح دعما هاما لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الإعانات العمومية والاستفادة من قروض ميسرة بنسب فوائد تتراوح بين 3% و1% حسب مختلف مستويات رقم الأعمال والإعفاءات الجزئية[1] بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة.

ج) نتائج برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالمقارنة مع أهداف البرنامج المسطر فإن النتائج المتحصل عليها كانت ضئيلة إذا تم تأهيل 4000 مؤسسة في السنة (معدل سنوي) يكون إلى غاية سنة 2014 قد بلغ تأهيل 6500 مؤسسة لكن وصل عدد الملفات الراغبة في الاستفادة من البرنامج بـ 3511 ملف (بنسبة 54 %) لكن تم قبول 1646 ملف (تأهيل 25 % من المؤسسات المخطط لها)، و536 ملف تم تأجيله، 32 ملف في مرحلة الدراسة، 1299 مؤسسة غير مؤهلة للبرنامج. في حين قامت وكالة ANDPME بتسليم 282 تقرير، منها 165 تقرير مصادق عليه و117 تقرير الباقي منه 27 تقرير مقبول بتحفظ و90 تقرير لا يستوفي معايير القبول[2].

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2010/07/12 مرجع سابق.

[2]– وافية تجاني، **تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو المتوسطية**، رسالة دكتوراة: تخصص اقتصاد التنمية، 2016، جامعة باتنة، ص: 187 (بالتصرف)

ويمكن توضيح هذا التفاوت في تحقيق النتائج في الشكل رقم 02:

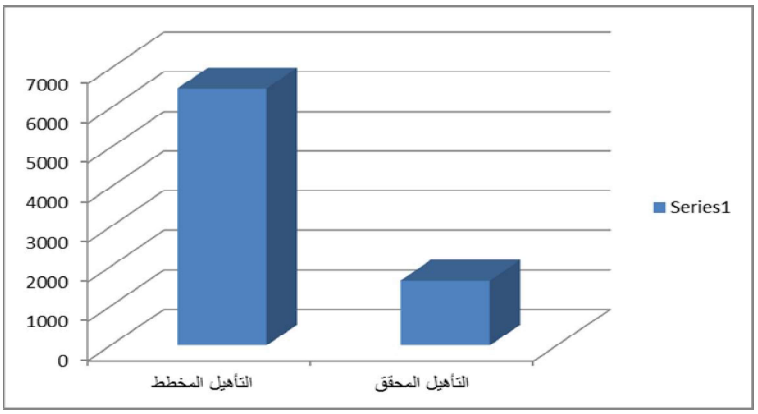

الخاتمة:

يبقى من وراء حتمية تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مواجهة تحديات الحاضر وتعليق آمال مرهونة بالمستقبل وذلك بالرغم من تكريس مختلف الجهوذ لتحقيق أهم النقاط الرئيسية والمتمثلة أساسا في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في السوق ومحاولة إكتساب الخبرات والتجارب من دول الإتحاد الأوروبي.

لكن برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تركز على متطلبات التأهيل بصفة متوازنة حيث أن:

- كل برنامج تأهيل يميل إلى تحقيق أهداف معينة ويهمل أهدافا أخرى؛
- اهتمام المؤسسات المنخرطة في أغلب البرامج بجانب التخطيط الاستراتيجي أي تحقيق الأهداف على المدى الطويل بالرغم من أنها

بحاجة إلى تحقيق الأهداف على المدى القصير للاستعداد للمنافسة الدولية داخليا وخارجيا؛

- لم تحقق برامج التأهيل الأهداف الرئيسية من عملية التأهيل كتوفير مناصب الشغل وتحسين تنافسية المؤسسات لأنه وحسب النتائج لم يكن إقبال كبير من المؤسسات المنخرطة على الجوانب التي تهتم بالميزة التنافسية كالإنتاج والجودة والتسيير؛

- تم توجيه برامج التأهيل إلى مؤسسات التي تتمتع بالتوازن المالي فقط في حين أن المؤسسات الضعيفة وغير المستقرة محتاجة بكثرة إلى هذه البرامج لأنها تتخبط في مشاكل عديدة وهي مهددة بالزوال من السوق.

وعليه فإن نجاح برامج التأهيل يبقى مرهونا بالاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها داخليا والاهتمام بمختلف عناصر المحيط الداخلي والخارجي (القريب والبعيد) بالإضافة إلى جلب الخبرات المحلية والأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتقنيات التسيير الحديثة.

المراجع:

1) تصريح رئيس المجلس الوطني الاستثماري لترقية الم ص م (زعيم بن ساسي) لبرنامج منتدى الأولى للقناة الإذاعية الأولى، الجزائر، بتاريخ 09/ 11/ 2009.

2) جريدة المسار العربي الجزائرية، حوار مع المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول نجاح البرنامج الوطني لتأهيل الم ص م، بتاريخ 2011/02/01 (ارشيف)، الجزائر، تاريخ التصفح:2015/06/15 على الموقع الرمي للجريدة:

www.presse-algerie.net/open-110017-presse-**arab**ophone-el-massar-el-**arab**/

3) سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية لبرنامج ميدا)، مجلة الباحث، العدد 09/ 2011، الجزائر.

4) سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل الم.ص.م في الجزائر مع التركيز على برنامجPMEII، مجلة الباحث، عدد 2011/09.

5) عروب رتيبة وربحي كريمة، مداخلة بعنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، جامعة شلف، 2006.

6) علي لزعر وناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05/ 2009، الجزائر.

7) قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006.

8) كمال رزيق، التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل PME، جامعة سطيف، 2009.

9) ناصر مراد، ورقة عمل مقدمة بعنوان: شروط نجاح اتفاق الشراكة، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، 2009.

10) وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، دليل برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، الجزائر، 2007.

11) وافية تجاني، تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو المتوسطية، رسالة دكتوراة: تخصص اقتصاد التنمية، 2016، جامعة باتنة.

1) Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, 2005.

2) B. Kamel, programme d'appui au PME: pour les entreprise championnes, quotidien le carrefour d'algerie, 23/02/2012, N: 2573

3) Etude de Faisabilité du programme national de mise à niveaux de la PME, le Ministère de la PME et de l'artisanat, octobre 2003.
4) Fond de promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprises, Ministère de l'industrielle et de la restructuration, 2002
5) L'appui financier d'EDPME aux PME Algériennes, Ministère de la PME et de l'artisanat , 2009, Algérie.
6) le programme national de la mise à niveau, le Ministère de la PME et de l'artisanat 2009 Algérie.
7) Manuel des procédures: nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, Ministère de l'industrie
8) Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Juin 2010, Algérie.
9) Ministère de la PME et de l'artisanat, programme d'appui aux PME/PMI Algériennes (EDPME), 2008.
10) Moussaoui Rachid, Présentation du programme national de Mise à niveau des PME. Séminaire régional de sensibilisation PNMN, 26/01/2011, ADAR.
11) Mustapha BENBADA, la mise à niveau des entreprises industrielles, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Novembre 2006.
12) Programme d'appui au PME /PMI et à la maîtrise des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, hôtel el-djazair, 02/2010.
13) Programme d'appui des PME/PMI Algérienne (EDPME), ministère de la PME et de l'artisanat, novembre 2006, Algérie.
14) Revue Econonia, N°:18/2009, Article sur stratégie industrielle, a quand la sortie du Marasm, par: Ali Harbi.
15) www.amdpme.org.dz